شواذُّ القراءات بين كتابي
(المحتَسَب) لابن جنِّي (ت ٣٩٢هـ)
و(التقريب) للصفراوي (ت ٦٣٦هـ)
دراسةٌ مقارنة

د. أحمد عبد الباسط(*)

ملخَّص:

يتغيَّا هذا البحثُ عقدَ دراسةٍ مقارنة بين مؤلَّف ابن جني (**المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**)، ومؤلَّف الصفراوي (**التقريب والبيان في معرفة شواذ القرآن**)، تتناولُ الحديثَ عن الهدفِ والغاية والمنهج والمصادر المباشرة وغير المباشرة للكتابين، مسبوقة بمقدمة تأسيسية مختصرة عن: نشأة القراءات القرآنية، وتاريخ التأليف فيها، مُستفيدةً لتحقيقِ غاياتِها مِن المناهج التاريخية، والوصفية التحليلية، والمقارنة.

وتكشفُ الدراسةُ أيضًا - بما تقدِّمه مِن حديثِ النُّسِخ والطبعاتِ - عن ضرورةٍ مُلِحَّةٍ في إخراجِ النصَّيْنِ وغيرِهما مِن كُتب القراءاتِ الشاذةِ، إخراجًا نقديًّا يُفِيدُ مِن ظهورِ كثيرٍ مِن المصادر التي كانت مُخبَّأةً في

(*) باحث في معهد المخطوطات العربية - ألكسو.

ورد إلى مجلة المجمع في ٢٤/ ٤/ ٢٠٢٣م

المكتبات والخزانات وظنَّ المختصُّون أنَّها مفقودةٌ، إضافةً إلى التجليَّات (النُّسخ) الأصيلةِ اللصيقةِ العهد بزمن المؤلِّف مِن هذه العُنواناتِ.

الكلمات الدالة

المحتسب لابن جني - التقريب والبيان للصفراوي - القراءات الشاذة - تاريخ القراءات - القرآن الكريم

* * *

١- مقدمة تأسيسية: نشأة القراءات القرآنية

انتشرت الرقعةُ الإسلاميَّةُ بعد الخلافةِ الراشدةِ انتشارًا ملحوظًا، وانتشرت معها القراءاتُ القرآنيَّةُ، واحتاجَ الأمرُ إلى التأليفِ فيها وجَمْعِها بينَ دفَّتَيْنِ، فنَسَبَتْ كتبُ الطبقاتِ والتراجمِ والمؤلَّفاتِ عدةَ كُتبٍ في القراءاتِ إلى عددٍ مِن كبارِ القُرَّاءِ والمفسِّرين والنحويين في القرن الثاني الهجريِّ؛ فيذكرُ ابنُ عطيَّةَ (ت ٥٤٦هـ) في (**المحرَّرِ الوجيزِ**)[(١)] أنَّ يحيى بنَ يَعْمُرَ العَدْوَانيَّ، وهو تابعيٌّ توفي سنة ١٢٩هـ، هو أوَّلُ مَنْ ألَّفَ في علمِ القراءاتِ، كما يرى أبو حاتم السِّجِسْتانيُّ (ت٢٥٥هـ) أنَّ هارونَ بن موسى العتكيَّ الأزديَّ (ت نحو ١٧٠هـ) هو «أولُ مَنْ سمعَ بالبصرةِ وجوهَ القراءات وألَّفها وتتبعَ الشاذَّ منها فبحثَ عن إسنادِه»[(٢)]، وكذلك نُسِبت مؤلَّفاتٌ في القراءاتِ إلى كُلٍّ مِن: أَبَانَ بنِ تَغْلِبَ (ت١٤١هـ)، ومقاتلِ بنِ سليمانَ (ت١٥٠هـ)، وأبي عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ)، وحمزةَ الزيَّات (ت١٥٦هـ)، والكِسائيِّ (ت١٨٩هـ) وغيرهم ممَّن فقدنا كُتبَهم ولم تصل إلينا[(٣)].

---

(١) ١/ ٥٠.

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء، ٢/ ٤٦٤.

(٣) راجع: الإمام المتولي وجهوده في علم القراءات، ص٣٧ وما بعدها.

ومع مجيء القرن الثالث الهجريِّ وصلَ التأليفُ في القراءات القرآنية إلى درجةٍ كبيرةٍ مِن التنظيم والترتيب والتبويب، حتى إنَّ ابنَ الجزريِّ يُشير في مقدمة كتابه (**نشر القراءات العشر**)[٤] إلى أنَّ أوَّلَ إمامٍ مُعْتَبر جمعَ القراءاتِ في كتابٍ هو أبو عُبيدٍ القاسمُ بنُ سلامٍ (ت٢٢٤هـ)، ويرى النديمُ في (**الفهرست**)[٥] أنَّ المُبرِّدَ (ت٢٨٥هـ) أوَّلُ مَن صنَّفَ في الاحتجاج بالقراءات كتابًا، أسماه (**احتجاج القراءات**).

لكنَّ الملحوظَ أنَّه لم يظهرْ في كُتبِ هؤلاءِ جميعًا ولا في عُنواناتِها مصطلحُ (القراءات السبع)، أو (القراءات العشر)، حتَّى جاءَ وقتٌ بدأَ الناسُ فيه يُقْبِلون على قراءةِ بعضِ الأئمَّةِ دونَ غيرِهم، فظهرَ بادئَ الأمرِ مصطلحُ (القراءات السبع) المنسوبة إلى سبعةٍ مِن القُرَّاءِ عُرِفوا بالثقة والأمانةِ والضبطِ وملازمةِ القراء، ونسبةُ القراءةِ إليهم إنَّما هي نسبةُ ملازمةٍ ودوامٍ وإجادةٍ، لا نسبةُ اختراعٍ وابتداعٍ؛ إذ القراءةُ سُنَّةٌ مُتَّبعةٌ.

ويُعَدُّ أبو بكر ابنُ مجاهد (ت٣٢٤هـ) في كتابه (**السَّبْعة**) أوَّلَ مَنْ سبَّعَ السبعةَ؛ يقولُ علَمُ الدين السخاويُّ (ت٦٤٣هـ) في كتابه (**جمال القرَّاء وكمال الإقراء**): «فكانَ أبو بكرٍ - رحمَه اللهُ - أوَّلَ مَن اقتصرَ على هؤلاءِ السبعةِ، وصنَّفَ كتابَه في قراءاتِهم، واتَّبعَه الناسُ على ذلك، ولم يسبقْه أحدٌ إلى تصنيفِ قراءةِ هؤلاء السبعة»[٦].

واشترطَ ابنُ مجاهدٍ أصولًا ثلاثةً للقراءةِ الصحيحةِ، لا يتخلَّفُ منها شرطٌ واحدٌ، وإلا حُكِمَ عليها بـ (الشذوذ)، وهي:

---

(٤) ١/ ١٨٦.

(٥) ١/ ١٧١.

(٦) ص٥١١.

أولًا: أنْ تكونَ القراءةُ موافقةً للعربيَّةِ ولو بوجهٍ.

ثانيًا: أنْ تكونَ القراءةُ موافقةً للرسمِ العُثمانيِّ، ولو احتمالًا.

ثالثًا: أنْ يصحَّ سندُها عن الرسولِ ﷺ[٧].

وهو ما نظمَه ابنُ الجزريِّ في (طيبةِ النشرِ في القراءات العشر)[٨]، بقولِه:

فكـلُّ مَـا وافـقَ وَجْـهَ نحـوِ وكانَ للرَّسْمِ احتمالًا يَحْوي
وصـحَّ إسـنادًا هُـوَ القـرآنُ فهـذهِ الثَّلاثـةُ الأَرْكـانُ
وحيثُمـا يختـلُّ رُكْـنٌ أَثْبِـتِ شُـذُوذَه لَـوْ أَنَّـه فـي السَّـبْعةِ

وعلى الرَّغم مِن اشتراطِ ابنِ مجاهدٍ هذه الأصولَ الثلاثةَ لإثباتِ صحَّةِ أيـةِ قراءةٍ، ليس فقط في قراءات الأئمَّة السبعة الـذين تخيَّـرهم = اخـتلطَ علـى كثيـرٍ مِن العوام وأشباهِهم أنَّ القراءاتِ السبعَ التي جمعَها هي الأحـرفُ السـبعةُ التـي أُنْزِلَ بها القرآنُ، كما وردَ فـي أحاديـث النبـيِّ ﷺ ؛ فتصـدَّى كثيـرٌ مِـن العُلمـاءِ والمفسِّرين لكشفِ هذا اللَّبْسِ ودفعِ ما حولـه مِـن شُـبَهٍ[٩]، وظهـرت مُصَـنَّفاتٌ في القراءاتِ الثمان، والقراءاتِ العشـر، مثـل: (**التـذكرةِ فـي القـراءات الثمـان**) لأبي الحسنِ طاهرِ بنِ غَلْبُونَ (ت٣٩٩هـ)، و(**التلخـيصِ فـي القـراءات الثمـان**) لأبي معشرٍ الطبـريِّ (ت٤٧٨هـ)، وكتـابي (**الغايـةِ**)، و(**المبسـوطِ**) كلاهمـا فـي القراءات العشر، لابـنِ مهـرانَ الأصـبهانيِّ (ت٣٨١هـ)، و(**غايـةِ الاختصـار فـي قراءات العشرةِ أئمَّةِ الأمصارِ**) لأبي العلاء الهمذَانيِّ العطَّـار (ت٥٦٩هـ)، وغيـرِ ذلك مِن مصنَّفاتٍ رأى أبو الفضل عبد الرحمن بنُ أحمـد الـرازي (ت ٤٥٤هـ)

(٧) انظر تفصيل ذلك في: السبعة (مقدمة التحقيق)، ص١٤-١٧.

(٨) ص٣٢.

(٩) انظر تفصيل ذلك في: معاني الأحرف السبعة للرازي، ص٣٢٣-٣٢٩؛ ونشر القـراءات العشر، ١/ ١٩٢-٢٠٦.

في كتابه (**معاني الأحرف السبعة**) أنَّ العُلماءَ صنَّفوها مِن أجلِ دفعِ هذه الشُّبهةِ، قالَ: «فتوهَّمَ بعضُهم أنَّ الأحرفَ السبعةَ ما اختارَه مِن الحروفِ هؤلاءِ السَّبْعةُ الذين جمعهم ابنُ مجاهد في كتابِه، فمَنْ بعدَه مِن المؤلِّفين؛ **إلى أنْ رأوا أولو البصائر أنْ يزيدوا على الأنفُسِ السبعةِ مِن المختارين لإزالة تلك الشُّبهة عن قلوب العوام...**»[١٠].

أدَّى كلُّ ذلك إلى ظهورِ ما اصطُلِحَ عليه بـ (القراءات العشر)، ويُعنى بها القراءات السبع، إضافةً إلى قراءات: أبي جعفرِ المدنيِّ (براوييه: ابنِ وَرْدان، وابن جمَّاز)، ويعقوبَ الحضرميِّ البصريِّ (براوييه: رُوَيْسٍ، ورَوْحٍ)، وخلَفٍ العاشر (براوييه: إسحاقَ بنِ إبراهيمَ، وإدريسَ الحدَّادِ)، وجميعُها قراءاتٌ صحيحةٌ متواترةٌ يُتعبَّدُ بها، وما عداها يُحكم عليه بالشذوذِ لافتقاره إلى شرطٍ أو أكثر مِن الشروط الثلاثة[١١].

٢- ابنُ جنِّي وكتابُه المُحتسب في تبيين وجوهِ شواذ القراءاتِ والإيضاحِ عنها

١/ ٢ الدافعُ والغاية:

كانَ أبو عليٍّ الحسنُ بنُ عبدِ الغفَّارِ الفارسيُّ (ت ٣٧٧هـ) - شيخُ ابنِ جنِّي - واحدًا مَن العُلماء المبرِّزين الذين صنَّفوا في (القراءات السبع)، مِن خلالِ كتابِه المُهمِّ (**الحُجَّة للقُرَّاءِ السبعةِ أئمةِ الأمصارِ بالحجازِ والعراقِ والشَّامِ الذين ذكرَهم أبو بكر ابنُ مُجاهد**).

وكتابُه هذا الذي صدَر عن دار المأمونِ للتراثِ في سبعة أجزاء، صنَّفَه

---

(١٠) ص٣٢٧.

(١١) انظر ما ساقه ابن الجزري مِن كلام جمهرة العُلماء على تواتر القراءات الثلاث المُتمِّمة للعشر في: نشر القراءات العشر، ١/ ٢٠٦-٢١٥.

أبو عليٍّ الفارسيُّ في الاحتجاجِ للقراءاتِ وتوثيقِها وتوجيهِها والتماسِ الدليلِ لقراءةِ كلِّ قارئٍ مِن القُرَّاءِ السبعةِ الذين اختارَهم ابنُ مجاهدٍ؛ «إمَّا بالاستنادِ إلى قاعدةٍ مشهورةٍ في العربيَّةِ، أو بالتماسِ عِلَّةٍ خفيَّةٍ بعيدةِ الإدراكِ يحاولُ اقتناصَها أو توليدَها، أو بالاعتمادِ على القياسِ وحَشْدِ النظائرِ ومقارنةِ المثيل بالمثيل، وهو ممَّا برعَ فيه أبو عليٍّ»[١٢]؛ فقد نقلَ عنه تلميذُه ابنُ جنِّي قولَه: «أُخْطِئُ في خمسينَ مسألةً في اللغةِ، ولا أُخْطِئُ في واحدةٍ مِن القِيَاسِ»[١٣]، ويقولُ عنه: «واللهِ هو، وعليه رَحْمتُه! فما كانَ أقوى قِيَاسَه، وأشدَّ بهذا العلمِ اللطيفِ أُنسَه! فكأنَّه كان مخلوقًا له»[١٤].

وأرادَ أبو عليٍّ الفارسيُّ أنْ يحتجَّ للقراءات الشاذَّةِ، كما احتجَّ للقراءاتِ السبعِ في كتابِه (**الحُجَّة**)، لكنه شُغِلَ عن ذلك بشواغلِ الدهرِ، ولم يطل به العمرُ؛ يقولُ ابنُ جنِّي في مقدِّمةِ (**المحتسب**): «على أنَّ أبا عليٍّ - رحمه الله - قد كانَ وقتًا حدَّثَ نفسَه بعملِه، وهمَّ أنْ يضعَ يدَه فيه، ويبدأَ به، فاعترضتْ خوالجُ هذا الدهرِ دُونَه، وحالتْ كَبَواتُه بينَه وبينَه»[١٥].

فأرادَ تلميذُه أبو الفتح عثمان بن جنِّي (ت٣٩٢هـ) أنْ يتجرَّدَ للقراءات الشاذةِ، وينوبَ في **الاحتجاج لها** في مُصنَّفٍ مستقلٍّ عن شيخِه، ويؤديَ حقَّها كما أدَّى شيخُه حقَّ القراءات غير الشاذَّةِ في (**الحُجَّةِ**)، كيفَ لا، وهو المُصاحِبُ له في السَّفرِ والحضَرِ؟، أخذَ عنه، وصنَّفَ جُلَّ كُتبِه في حياةِ أُستاذِه، فوقعَت عنده موقعَ القَبُولِ، وكانَ ابنُ جنِّي يُظْهِرُ مِن التعلُّقِ به

(١٢) الحجة للقراء السبعة (مقدمة التحقيق)، ١/ ١٤-١٥.

(١٣) الخصائص، ٢/ ٨٨.

(١٤) الخصائص، ١/ ٢٧٦-٢٧٧.

(١٥) المحتسب في تبيين شواذ القراءات، ١/ ٣٤.

والتقبُّلِ لرأيه والانتفاعِ بعلمِه أحسنَ مَا يُظْهِرُ تلميذٌ لأستاذِه، ولا ينفكُّ يذكرُه في مؤلَّفاتِه، ويُرْجِعُ الفضلَ إليه في ما وصلَ إليه مِن علمٍ.

ليسَ هذا الدافعَ الوحيدَ؛ فثمَّةَ أسبابٌ أخرى دفعت ابنَ جِنِّي إلى تـأليفِ الكتابِ، هي(١٦):

١- عدمُ وجودِ مصنَّفٍ جامعٍ أُفْرِدَ للاحتجاج للقراءات الشاذَّةِ، وذلك بخلافِ مختصرٍ صغيرٍ لابن خالويه (ت٣٧٠هـ) أسماه (**مختصر الشواذِّ في القراءات**)، وكتابٍ آخر لابن مجاهدٍ ذكرَه ابنُ جنِّي في المقدمة، ولم يصل إلينا. يقولُ ابن جنِّي: «وكانَ مَنْ مضى مِن أصحابِنا لم يضعوا للحِجَاجِ كتابًا فيه، ولا أوْلَوْه طرَفًا مِن القَوْلِ عليه، وإنَّما ذكروه مرويًّا مُسَلَّمًا مجموعًا أو متفرِّقًا، وربما اعتزموا الحرفَ منه فقالوا القولَ المقنِعَ فيه. فأمَّا أنْ يُفردوا له كتابًا مقصورًا عليه، أو يتجرَّدوا للانتصارِ له، ويُوضِّحوا أسرارَه وعِللَه، فلا نعلمُه»(١٧).

٢- إدراكُ ابن جنِّي التام بما تُقدِّمه القراءاتُ الشاذة مِن إفادةٍ كبيرةٍ في الدرسِ اللغويِّ والتفسيري والفقهيِّ؛ فمِن جهةِ الدرسِ اللغويِّ لأنَّ أصولَ فنِّ القراءةِ هي أصولٌ لغويَّةٌ بحتةٌ، كما أنَّ عددًا مِن أعلام القراءة هم أعلامُ الدرسِ اللغويِّ أيضًا.

ومِن جهةِ الدرس التفسيري فلأنَّ القراءةَ الشاذَّةَ هي في كثيرٍ مِن الأحيانِ مفسِّرةٌ للقراءة الصحيحة، ومِن ذلك مَا أوردَه ابنُ جنِّي مِن قراءةِ أبي عبد الرحمن: (قد أُجِيبت دَعَوَاتُكُما)، وقراءةُ الجماعة ﴿قَدْ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا﴾ [يونس: ٨٩]، فذهبَ إلى أنَّه يُرَادُ فيها بالواحدِ معنى الكثرةِ، وساغَ ذلك لأنَّ المصدرَ جنسٌ، والأجناسُ «يقعُ قليلُها موقعَ كثيرِها، وكثيرُها موقعَ قليلِها»(١٨).

(١٦) انظر ذلك تفصيلًا في: القراءات القرآنية للراجحي، ص٤١-٤٤.

(١٧) المحتسب في تبيين شواذ القراءات، ١/ ٣٣-٣٤.

(١٨) المحتسب في تبيين شواذ القراءات، ١/ ٣١٦.

وفي الفقه فلأنَّ القراءاتِ الشاذةَ ساعَدَتْ على استنباطِ الحكمِ في بعضِ المسائلِ الفقهيَّة، نحو قراءةِ ابن مسعود: (والسَّارِقُ والسَّارِقةُ فاقْطعوا أَيْمانَهُمَا) بدلًا مِن ﴿أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] التي دلَّت الفُقهاءَ على مَا يُقْطَعُ في حدِّ السَّرِقةِ[١٩].

٣- موافقةُ الموضوع للنزعاتِ التحرُّريَّةِ والمذهبيَّة عند ابنِ جنِّي؛ فقد ظهرت بعضُ الآراءِ التي تُخالفُ إجماعَ العُلماء، بشأنِ صِحَّةِ القراءةِ وشرطِها، فابنُ شَنَبُوذ (ت٣٢٨هـ) كانَ قد تخيَّرَ لنفسِه حروفًا مِن شواذِّ القراءاتِ وقرأَ بها، ورأى صحَّةَ القراءةِ التي تعتمدُ على السَّنَدِ وموافقة العربيَّة، وإنْ خالفت المُصحفَ. وكذلك فعلَ بلديُّه ابنُ مِقْسَمٍ (ت٣٥٤هـ)، غيرَ أنَّه رأى أنَّ كلَّ قراءةٍ وافقت المصحفَ ووجهًا مِن العربيَّةِ فالقراءةُ بها جائزةٌ وإنْ لم يكن لها سندٌ، فكان عاقبتُهما أنْ عقدَ لهما معاصرُهما ابنُ مجاهدٍ مجلسًا بحضرةِ الوزير ابن مُقلةَ، فضُربا حتى أَذْعنا ورَجَعَا عمَّا يقرآنِ به مِن حروفٍ، وكُتِبَ عليهما محضرٌ ألَّا يعودا إليه[٢٠].

وابنُ جنِّي - أيضًا - كانَ فكرُه متحرِّرًا، إذ كانَ يميلُ إلى الاعتزالِ، بل صرَّحَ السيوطيُّ في **(المزهر في علوم اللغة وأنواعها)**[٢١] بأنَّه كان معتزليًّا كشيخِه أبي عليٍّ، ومعلومٌ أنَّ الفكرَ المعتزليَّ ذو نزعة تحرُّريَّةٍ تقولُ بأولويَّة العقلِ على النقلِ.

ومِن الأدلَّةِ التي ساقَها الدكتور عبده الراجحي في كتابِه **(القراءات القرآنية)**[٢٢] للتدليلِ على ذلكِ: تحسينُ ابن جنِّي قراءةَ الحسن وعمرو بن فايد الشاذَّة في

(١٩) انظر: الإتقان في علوم القرآن، ١/ ٢٢٧-٢٢٨.
(٢٠) انظر: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (معجم الأدباء)، ٥/ ٢٣٢٥-٢٣٢٦؛ و٦/ ٢٥٠٤.
(٢١) انظر: ١/ ١٠.
(٢٢) ص٤١-٤٢.

سورة الأعراف (آية ١٥٦): (قالَ عذابي أُصِيبُ به مَنْ أَسَاءَ) بدلًا مِن ﴿أَشَاءُ﴾، إذ رأى أنَّها «أشدُّ إفصاحًا بالعدلِ مِن القراءةِ الفاشيةِ؛ لأنَّ العذابَ في القراءةِ الشاذَّةِ مذكورٌ عِلَّةُ الاستحقاقِ له، وهو الإساءةُ. والقراءةُ الفاشيةُ لا يُتنَاولُ مِن ظاهرِها عِلَّةُ إصابةِ العذابِ له، وإنْ كُنَّا قد أَحَطْنا علمًا بأنَّ الله تعالى لا يظلمُ عبادَه، وأنَّه لا يُعذِّبُ أحدًا منهم إلا بما جناهُ واجترمَه على نَفْسِه...»[٢٣]. وذلك هو مفهومُ العدلِ الإلهيِّ عند المُعتزلةِ.

٢/ ٢ تاريخ التأليف:

لا شكَّ أنَّ وقوفَ المُحقِّقِ أو الدارسِ على التاريخِ الدقيقِ أو التقريبيِّ للمؤلَّفِ القديمِ له أهميَّةٌ كُبرى في الوقوفِ على قيمةِ النصِّ، وما إذا كانَ يُمثِّلُ مرحلةَ النُّضجِ والاكتمالِ المعرفيِّ لمصنِّفِه مِن عدمِه، ويمكنُ عن طريقِ ذلك الاهتداءُ إلى آراءِ المؤلفِ ومذاهبِه التي ارتضاها لنفسه قبل موتِه، لا سيَّما إذا ذهبَ إلى غيرِ ذلك في مصنَّف له آخر.

ولا يُعلم على وجهِ التحديدِ متى أَلَّفَ ابنُ جنِّي (المُحتسب)، غير أنَّه يمكنُ القولُ مِن خلالِ بعضِ القرائنِ والشواهد الداخلية: إنَّه أَلَّفَه في السنواتِ الثماني الأخيرةِ مِن حياتِه، وهذه القرائن هي[٢٤]:

أولًا: أَلَّفَ ابنُ جنِّي (**المُحتسبَ**) بعد جملةٍ صالحةٍ مِن كُتبه، أتى على ذكرها عرضًا في (**المحتسب**)، وهي: **المحاسن** (١/ ٢٠٥)، و**شرح ديوان المتنبي** (١/ ١١٣)، و**سر الصناعة** (٢/ ١٣٥، و١٦٢)، و**المُنصف** (٢/ ١٣٥)، و**التنبيه** وهو مُشكل أبيات الحماسة (١/ ١٩٣)، و**الخطيب** وهو شرحُ المذكر والمؤنَّث لابن السكيت (٢/ ١٦٢)، و**الخصائص** (٢/ ١٣٥، و١٦٢).

(٢٣) المحتسب في تبيين شواذ القراءات، ١/ ٢٦١.

(٢٤) انظر ذلك في: القراءات القرآنية للراجحي، ص٤٠-٤١.

ثانيًا: نصَّ ابنُ جنِّي في مقدِّمة كتابِه الآخر (**الخصائص**)[٢٥] على أنَّه ألَّفَه لبهاء الدولة، وتشير كُتب التاريخ والتراجم إلى أنَّ بهاء الدولة بن عضد الدولة قد تقلَّدَ الملك سنة ٣٧٩هـ[٢٦]، وبما أنَّ (**الخصائص**) أسبقُ في التأليف من (**المُحتسب**)؛ فإنَّ (**المُحتسبَ**) أُلِّفَ بعد هذا التاريخ.

ثالثًا: ذكرَ ياقوتُ في (**معجم الأدباء**)[٢٧] أنَّ أبا الفتحِ كتبَ إجازةً عامَّةً للشيخِ أبي عبد اللهِ الحُسينِ بنِ أحمد بن نصرٍ بروايةِ مُصنَّفاتِه وكُتبِه، في جمادى الآخرة سنة ٣٨٤هـ، ولم يَرِد فيها ذكرُ (**المُحتسب**)؛ فدلَّ ذلك على أنَّه ألَّفَه بعد هذا التاريخ (أي: بعد ٣٨٤هـ) وقبل (٣٩٢هـ)، وهو تاريخ وفاتِه.

رابعًا: عنوانُ الكتاب ومقدِّمتُه الزُّهديَّة يَدُلَّان كذلك على أنَّه ألَّفَه وقد استشعرَ دنوَّ الأجلِ، وكأنَّه أسماه (**المحتسب**) ليَحتسبَه عندَ اللهِ ذُخرًا، فقد خدمَ به كتابَه الكريمَ، ويقولُ في مقدِّمته: «وأنْ تُحْسِنَ عونَنا وتسديدَنا على ما أجمعْنا فيه القربةَ إليكَ في أَمَلِنا به لُطْفَ المسعاةِ في ما يُدني منكَ، ويُحْظي بالزُّلفةِ لديْكَ، وأنْ تجعلَ أعمالَنا لكَ، واتصالاتِنا لكَ، ومطالبَنا مقصورةً على مرضاتِك. وإنْ قَصُرتْ أفعالُنا عن مفروضاتِك وَصَلْتَها برأفتِك بنا، وتلافيْتَنَا مِن سيِّئاتِ أَنْفُسِنا ما امتدَّتْ أسبابُ الحياةِ لنا. فإذا انقضَتْ علائقُ مُدَدِنا، واستُوفِيَ ما في الصُّحفِ المحفوظةِ لديكَ مِن عددِ أنفاسِنا، واستُؤْنِفَتْ أحوالُ الدارِ الآخرةِ بِنَا = فاقْبَلْنا إلى كَنْزِ جنَّتِكَ التي لم تُخْلَقْ إلَّا لمَن وَسِعَ ظلُّ رحمتِك....»[٢٨].

٣/ ٢ المنهجُ والمصادرُ:

سارَ ابنُ جنِّي في (**المحتسبِ**) - كعادتِه في سائر كُتبِه - على وفقٍ

(٢٥) انظر: ١/ ١.

(٢٦) انظر: الكامل في التاريخ، ٧/ ٤٣٦-٤٣٧.

(٢٧) ٤/ ١٥٩٧-١٥٩٩.

(٢٨) المحتسب في تبيين شواذ القراءات، ١/ ٣١.

منهجٍ علميٍّ دقيقٍ؛ يَشْرَعُ في المقدمةِ بمصادرِه التي استقى منها القراءاتِ الشاذَّةَ، ثُمَّ يَشْرِعُ في إيرادِ سورِ القرآنِ مرتبةً، وذِكْرِ ما وقفَ عليه مِن قراءاتٍ شاذَّةٍ في كلِّ سورةٍ، مُصدِّرًا الحديثَ عن كلِّ حرفٍ بقولِه: «ومِن ذلك»؛ فيعرضُ أولًا تلكَ القراءةَ، ويذكرُ مَنْ قرأَ بها، ثُمَّ يرجعُ في أمرِها إلى اللغةِ؛ ليلتمسَ لها شاهدًا يرويه، أو نظيرًا يقيسُها عليه، أو لهجةً يَرُدُّها إليها، أو تأويلًا أو توجيهًا فيعرضُه في قَصْدٍ وإجمالٍ، ورُبَّما أسهبَ في بعضِه بحسَبِ ما يقتضيه المقامُ ويتطلَّبُه الكشفُ عن وجهِ القراءةِ.

أمَّا مصادرُه التي ذكرَها في المقدِّمة فنوعان:

- **النوعُ الأول**: ما رواه هو مِن رواياتٍ صحَّ لديه الأخذُ بها، يقولُ فيها: «لا نألو فيه ما تقتضيه حالُ مثلِه مِن تَأديةِ أمانتِه، وتحرِّي الصحَّةِ في روايتِه»[٢٩].

- **النوع الثاني**: ما نقلَه عن كُتبٍ خمسةٍ، هي بحسَبِ ترتيبه:

١- كتابُ أبي بكر ابنِ مُجاهدٍ (ت ٣٢٤هـ) الذي وضعه في ذكرِ الشواذِّ مِن القراءةِ.

٢- كتابُ أبي حاتم السِّجستاني (ت ٢٥٥هـ) الذي وضعه أيضًا في القراءات الشاذة.

٣- كتابُ أبي عليٍّ محمدِ بنِ المُستنيرِ، المعروف بقُطرب (ت ٢٠٦هـ)، المُسمَّى (**معاني القرآن وبيانُ مشكل إعرابه**).

٤- كتابُ (**معاني القرآن وإعرابه**)، لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد الزجَّاجِ (ت ٣١١هـ).

٥- كتابُ (**معاني القرآن**)، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء (ت ٢٠٧هـ).

---

(٢٩) المحتسب في تبيين شواذ القراءات، ١/ ٣٥.

٤/ ٢ موقفُه مِن القراءة الشاذة:

على الرغم ممَّا ذُكِرَ مِن تحرُّر ابن جنِّي، وتفضيلِه بعضَ القراءات الشاذة على غيرها من الصحيحة المتواترة = فإنَّه لم يقفْ تجاهَ هذه الحروفِ الشاذَّةِ التي أوردَها مِن جهةِ الصَّنْعةِ موقفًا واحدًا؛ فهو تارةً يُرجِّحُها - كما تقدَّم - مِن جهةِ الفصاحةِ والصَّنْعةِ على قراءة الكافَّةِ، فيصفُها بأنَّها «أشدُّ إفصاحًا»(١/ ٢٦١)، أو أنَّها «أَظْهرُ [مِن] قراءة الجماعةِ» (٢ ٣٠٢)، أو أنَّ تخريجَها على الكثيرِ الشائعِ «في الشعرِ وفصيحِ الكلام» (١/ ١٨٨)، أو أنَّها «أقوى معنىً» من قراءةِ الجماعةِ (١/ ١٥٥).

وتارةً يُفسِّرُ قراءةَ الكافَّةِ بقراءةِ الشاذَّةِ، فيقوِّي بها وجهًا إعرابيًّا في قراءةٍ صحيحةٍ (١/ ٣٠٨)، أو أنَّ القراءةَ الصحيحةَ يَؤُولُ معناها إلى القراءةِ الشاذَّةِ (١/ ٣٤٣- ٣٤٤).

وتارةً يذهبُ إلى أنَّ المعنى الذي ترمي إليه القراءةُ الشاذة هو نفسُه الذي ترمي إليه قراءةُ الجماعةِ، «فكلاهما واحدٌ» (١/ ٢١٩؛ و١/ ٢٢٤)

وتارةً أخرى يُهاجِمُ القراءةَ الشاذَّةَ ويتنكَّرُ لها ويتعجَّبُ ممَّن قرأَ بها، فيصفُها بأنَّها «لغةٌ مرذولةٌ» (١/ ١٠٦)، أو أنَّها «لغةٌ ضعيفةٌ» (١/ ٧١؛ و٢/ ٢٢٠)، أو أنَّها انتَهَجَتْ نهجًا «لا يُعرف في اللغةِ» (١/ ٣٠٩، ٣٢٠)، أو أنَّ قراءةَ الجماعةِ «أقوى معنىً» مِن القراءةِ الشاذَّةِ و«أَوْكدُ لفظًا» (١/ ١٥٥)، وأنَّها «أفخمُ وأشرفُ» (١/ ٢٢١).

٥/ ٢ حديثُ النُّسخ والنَّشْر:

ممَّا لا شكَّ فيه أنَّ لـ (**المحتَسَبِ**) أكثرَ مِن قيمةٍ؛ فهو كتابٌ عمدةٌ في فنِّه؛ إذ لا يُوازيه عملٌ آخرُ، وقد ألَّفَه أحدُ عباقرةِ العربيَّةِ في مرحلةٍ متأخِّرةٍ مِن عمرِه، وقد اجتمعت له تجارِبُ طويلةٌ ممتدةٌ، وخبراتٌ واسعةٌ، وهو

بحقٍّ يُعَدُّ تطبيقًا عمليًّا لما أرساهُ ابنُ جنِّي في كُتبِه الأخرى مِن قواعدَ، وما وضعَه مِن أصولٍ، وقد كانَ من رأيِ بعضهم أنَّ (الخصائصَ) لا يُمثِّلُ ابنَ جنِّي بقدرِ ما يُمثِّلُه (المُحتسب)[٣٠].

ومع ذلك كُلِّه لَمْ يُرْزَقْ وفرةً يستحقُّها مِن جهةِ عدد النُّسخِ الخطيَّة التي وصلت إلينا؛ إذ لم تتجاوز عشرَ نسخٍ، مُشتَّتةً في بلدانِ العالم، وهي[٣١]:

النُّسخة الأولى	نسخة مكتبة راغب باشا التركية، رقم (١٣). تقع في (١٧٦) ورقة، وكُتبت قبل سنة ٥٠٠هـ؛ فعلى ظهريتها قيدُ قراءةٍ على عمر بن عبد الرحمن بن عبد الواحد الشيباني، وبخطَّه، في شهر رمضان سنة ٥٠٠هـ.
النُّسخة الثانية	نسخة دار الكتب المصرية، رقم (٧٨ قراءات). تقع في (١٦٩) ورقة، كتبَها بخطٍّ أندلسيٍّ دقيق محمدُ بن الحسن بن محمد بن سعيد الأندلسي (ت ٥٤٧هـ) بثغر الإسكندرية، في التاسع عشر من المحرم سنة ٥٢٨هـ. وتستمدُّ النُّسخةُ قيمتها مِن سندِها المتصل بالمؤلِّف؛ فقد قرأها كاتبُها – كما جاء في ظهريتها بخطِّ السِّلفيِّ – على شيخِه أبي طاهر السِّلفيِّ (٥٧٦هـ)، وهو على شيخِه مُرشد بن يحيى المديني (ت ٥١٧هـ)، وهو على شيخِه أبي الحسين نصر بن عبد العزيز بن أحمد الشيرازي (ت ٤٦١هـ) – كاتبِ الأصل الذي

(٣٠) ذلك لأنَّ التطبيقَ هو الدليلُ الأوثقُ على مدة نجاح النظرية. انظر: القراءات القرآنية للراجحي، ص٤١.

(٣١) راجعتُ في حصر النُّسخ الخطيَّة ما ورد في: معجم (تاريخ) التراث الإسلامي في مكتبات العالم، ص١٩٣٨، وقد اطلعتُ على جُلِّها، ومنها نقلتُ بيانات النساخةِ. وراعيتُ في ترتيب النُّسخ هنا أقدمَها نَسْخًا، وجعلتُ النُّسخَ غير المؤرَّخة في الذيل.

	نقل عنه محمد بن الحسن هذه النُّسخة - وهو على شيخِه عليِّ بن زيد القاساني تلميذِ أبي الفتح ابن جنِّي.
النُّسخة الثالثة	نسخة مكتبة مانيسا التركية، رقم (4536). وهي نسخة نفيسة - كذلك - تقع في (١٤٧) ورقة، كتبها عبد الله بن عيسى بن عُبيد الله المرادي المالكي (ت ٥٩٩هـ)، في أوائل عشر ربيع الأول سنة ٥٩٧هـ، عن نسخة بخط أبي الحسن عليِّ بن عبيد الله السَّمْسميِّ النحويِّ (ت ٤١٥هـ) تلميذ أبي الفتح ابن جنِّي.
النُّسخة الرابعة	نسخة مكتبة بانكبور خدابخش الهندية، رقم (142 تجويد). تقع في (٢٥٩) ورقة، وقد كُتبت سنة ١٠٦٦هـ.
النُّسخة الخامسة	نسخة مكتبة قرة مصطفى باشا التركية، رقم (13/18678). تقع في (١٤٠) ورقة، وقد كُتبت سنة ١٠٨٨هـ.
النُّسخة السادسة	نسخة مكتبة الحرم المكي، رقم (٦٣ تجويد وقراءات). تقع في (١٢١) ورقة، كتبها عبد الواحد بن السيد إسماعيل بالحرم المكي في الثالث والعشرين من رمضان سنة ١٢٨٩هـ، عن نسخة محمد بن الحسن بن محمد بن سعيد الأندلسي (السابقة)، المنسوخة سنة ٥٢٨هـ.
النُّسخة السابعة	نسخة المكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية، رقم (٣٧٩ تفسير). وهي في جزأين، بلغ عدد أوراق الأول منهما (١١٥) ورقة، ووَقَع الآخر في (١٤٤) ورقة، كتبها محمود حمدي النسَّاخ بالكتبخانة الخديوية في الثامن من ذي الحجة سنة ١٣٣١هـ.

النُّسخة الثامنة	نسخة دار الكتب المصرية، رقم (٢٥٢ قراءات). تقع في (٤٢٧) ورقة، كتبها محمود بن عُبيد، الملقَّب بخليفة، في التاسع عشر من ذي الحجة سنة ١٣٣٥هـ.
النُّسخة التاسعة	نسخة مكتبة فاضل أحمد التركية، رقم (٢٩). وهي نسخة غيرُ مؤرَّخة، تقع في (٣٦١) ورقة، وقد استُكملت بعضُ صفحاتها الناقصة بقلم مغاير.
النُّسخة العاشرة	نسخة الزاوية الحمزاوية بالمغرب، رقم (١١٤). وهي نسخة بقلم مغربي غيرُ مؤرَّخة، تقع في (٣٥٧) ورقة.

أمَّا نشراتُ الكتاب فقد صدر أوَّلَ ما صدرَ عن شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة في مجلدٍ واحدٍ (١٦٩ص)، سنة ١٩٢٩م.

ثُمَّ احتشدَ له الثلاثيُّ: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، فقاموا معًا بتحقيق الجزء الأول منه عامَ ١٩٦٦م، ونَشْرِه في لجنة إحياء التراث بالمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة. ثُمَّ اخترمت المنيَّةُ المحقِّق الثاني (عبد الحليم النجَّار) في أثناء طباعةِ هذا الجزء، فاستقلَّ الآخران (علي النجدي، وعبد الفتاح شلبي) بإخراج الجزء الثاني عامَ ١٩٦٩م، عن المجلس نفسِه. وقد اعتُمِدَ في تحقيقه على النُّسختين الخطيَّتين: الثانية والثامنة، المحفوظتين بدار الكتب المصرية. وصدرت عام ٢٠٠٤م عن المجلس نفسه طبعةٌ مصوَّرة عن الطبعة الأولى[٣٢].

(٣٢) أغارت على تحقيق الثلاثي لـ (المحتسب) عدةُ طبعاتٍ غير شرعيَّة، كانَ غاية جهدها أنْ صوَّرت الطبعةَ القديمة نفسَها واستبدلت شعارها بشعار المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لعلَّ واحدة منها طبعة دار سركين للطباعة والنشر، عام ١٩٨٦م؛ إذ ذكر المُقدِّمُ لها (محمد بشير الإدلبي) أنَّها طبعةٌ ثانية للكتاب حاولَ من خلالها أنْ يجلوَ الكتابَ في حُلَّةٍ أنيقة في غير إسراف، فما كان له مِن جهدٍ سوى تصحيح الأخطاء المطبعية التي تمَّ التنبيه عليها في ذيل الطبعة الأصلية، فأثبتَها هو في صُلب الكتاب بخطِّ يده، ممَّا أفقدَ الحرفَ المطبوعَ رونقَه!.

ثُمَّ صدرت طبعةٌ ثالثةٌ لـ (**المحتسب**) في مجلدين عام ١٩٩٨م، عن دار الكتب العلمية ببيروت. وهي عيالٌ على طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في كلِّ شيء؛ حتى إنَّ محقِّقَها (محمد عبد القادر عطا) ذكر في مقدمة التحقيق أنَّه اعتمدَ على النُّسختين الخطيَّتين اللتين اعتمدَ عليهما محققو طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية!

٣- الصفراويُّ وكتابُه التقريبُ والبيان في معرفة شواذِّ القرآن:

٣/ ١ الدافعُ والغايةُ:

أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد المجيد الصفراوي الإسكندريُّ (٥٤٤ - ٦٣٦هـ) أحدُ المبرِّزين مِن القُرَّاءِ، الذين تَلْمذوا في القراءات عند جهابذة الإقراءِ بثغرِ الإسكندرية الذي شهدَ في تلك الحقبة نشاطًا علميًّا ملحوظًا، فأخذَ عن أحمد بن جعفر الغافقي (ت ٥٦٩هـ)، وأبي القاسم عبد الرحمن بن خلف الإسكندري (ت ٥٧٢هـ)، وأبي يحيى اليسع بن عيسى الغافقي (ت ٥٧٥هـ)، وأبي الطيب عبد المنعم بن يحيى الغرناطي نزيل الإسكندرية (ت ٥٨٦هـ).

قرأَ الصفراويُّ القراءاتِ عن هؤلاء جميعًا بمضمَّن عدَّةِ كُتب، مثل: (**الإرشاد**) لعبد المنعم ابن غلبون (ت ٣٨٩هـ)، و(**الهادي**) للقيرواني (ت ٤١٥هـ)، و(**التبصرة**) لمكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)، و(**جامع البيان**) لأبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، و(**تلخيص العبارات**) لابن بلِّيمة (ت ٥١٤هـ)، وغيرها.

وكانَ مِن ثمرةِ ذلك تأليفُه كتابًا عمدةً في القراءاتِ السبعِ هو كتاب (**الإعلان بالمختار مِن روايات القرآن**)[٣٣] في القراءات السبعِ، الذي ظلَّ

(٣٣) صدرَ بعضُه بتحقيق أحمد بن حمود الرويثي، عن دار الضحى للطباعة والنشر، سنة ٢٠٢٠م، اعتمادًا على النسخة الخطية الناقصة التي تحتفظ بها مكتبة برنستون (مجموعة جاريت)، برقم (H611)، وتبدأ بباب (ذكر مذاهب القراء في الوقف على مرسوم الخط وبيان ما اختلفوا فيه مِن ذلك).

محلَّ عنايةِ العُلماء؛ فأجازوا به وبما تضمَّنه، حتَّى إنَّ ابنَ الجزري (ت٨٣٣هـ) عدَّه أحدَ مصادرِه في (**نشر القراءات العشر**)، ونصَّ على أنَّ شيخَه عبد الوهاب بن محمد القرويَّ الإسكندريَّ (ت ٧٧٨هـ) قرأَ على شيخِه بُمضمَّنِ هذا الكتابِ أربعين ختمةً: إفرادًا وجمعًا بالإسكندرية[٣٤].

غيرَ أنَّ نَفْسَ الصفراويِّ تاقت إلى إفرادِ مؤلَّفٍ يجمعُ فيه ما تلا به مِن القراءات الشواذ، وأتقنَه قراءةً وروايةً على مشايخِه؛ لذا فقد استجابَ لرغبةِ جماعةٍ مِن الطلابِ سألوه ذلك. يقولُ في مقدِّمةِ كتابه: «فإنَّه رغَّبَ إليَّ جماعةٌ ممَّن أتقنَ السبعَ القراءات، وتشوَّفَ إلى التلاوةِ بالشواذ مِن الروايات، أنْ أجمعَ له ما تلوتُ به مِن القراءات الشواذ، وأتقنتُه قراءةً وروايةً مِن طُرقِها التي قرأَ بها مَن قرأتُ عليه بأسانيدها الموصلة إليه = فأجبتُه إلى ذلك؛ رغبةً في جزيل الثواب، جعلَه الله لوجهه خالصًا، ونفعنا به في دار المآب»[٣٥].

ولم تكن غايةُ الصفراويِّ في تأليفِه (**التقريب والبيان**) غايةَ ابنِ جنِّي، وهي الاحتجاجُ للقراءات الشاذَّةِ، كما لم تكن غايتُه هي الترجيحَ والاختيارَ - كما قد يظنُّ البعضُ - فكتابُه قلَّما يذكرُ فيه ذلك؛ إذ عمدَ فيه ابتداءً - كما سنرى - إلى سَوْقِ الرواياتِ والطرقِ مِن المصادر التي صرَّحَ بها في أوَّل كتابِه، مع عدمِ تصريحِه - غالبًا - بطريق الكتاب، ثُمَّ تصدَّى في كلِّ آيةٍ إلى نسبةِ ما بها مِن قراءاتٍ بالطرقِ إلى أصحابِها.

ولعلَّ الغايةَ التي كانَ الصفراويُّ يرمي إليها في كتابه هذا غايةٌ تعليميَّةٌ بحتةٌ؛ إذ حرصَ فيه على أنْ يكونَ تكملةً لكتابِه (**الإعلان**)، فيقربُ على مَن أرادَ الجمعَ بالحروفِ الشواذ حفظُه، ويسهلُ عليه ضبطُه؛ ومِن ثَمَّ يحصلُ

(٣٤) انظر: نشر القراءات العشر، ١/ ٢٩٦-٢٩٧.

(٣٥) التقريب والبيان (الرسالة الأولى)، ص٢.

لقارئهما «الاستقلالُ بجمع الطُّرق السبعةِ والرواياتِ الشاذة» التي رواها وتلا بها على مشايخِه، وهم قد رَوَوْها وتَلَوْا بها على مشايخِهم[٣٦].

٢/ ٣ تاريخ التأليف:

على الرغم مِن أنَّ أحدًا مِن الباحثين الثلاثة الذين حقَّقوا النصَّ في أطروحاتِهم العلمية لم يتعرَّضوا في دراساتِهم للنصِّ لنقطةِ تاريخ تأليف الصفراويِّ لـ **(التقريب والبيان)** = فإنَّه يمكن القولُ ابتداءً: إنَّ الصفراويَّ قد بدأ التأليفَ فيه بعد فراغِه مِن كتابه **(الإعلان)**، فقد نصَّ المؤلِّفُ نفسُه على ذلك عند حديثِه عن مَنْهجِه في الكتاب، فقالَ: «واقتصرتُ في ذلك على ذِكْر ما لم أذكرْه في تصنيفي المُلقَّب بـ **(الإعلان)** في القراءات السبع، إلا ما دعَت الحاجةُ إلى ذكره...»[٣٧]، وقال أيضًا: «واقتصرتُ في هذا التأليف على ذِكْرِ ما لم أذكره في تصنيفي الملقَّب بـ **(الإعلان)** المُقَدَّمِ ذكرُه، فما وافقَ من الروايات الشواذِّ شيئًا مِن حروف كتاب (الإعلان) لم أذكره...»[٣٨].

وتُشير أَعْتقُ النُّسخ الخطيَّة لكتاب **(التقريب والبيان)** التي كُتبت في حياةِ المؤلِّف أنَّ ناسخَها أحمد بن عبد الباري بن عبد الرحمن بن عبد الكريم الصعيدي (ت ٦٩٠هـ) - وهو أحد تلاميذ المؤلِّف - قد فرغَ مِن كتابتِها في الثاني والعشرين مِن شهر جمادى الأولى سنة ٦٢٧هـ.

وتحملُ النُّسخةُ الخطيَّةُ نفسُها في غاشيتِها قيدَيْ سماعٍ، يُشير الأولُ منهما إلى أنَّ النُّسخةَ قُرئت على المؤلِّفِ في مجالسَ، آخرها في الثاني مِن شهر رمضان سنة ٦٣٥هـ، أي: قُبيل وفاته بنحو ستة أشهر؛ إذ كانت وفاتُه في الخامس والعشرين مِن شهر ربيع الأول سنة ٦٣٦هـ.

---

(٣٦) انظر: التقريب والبيان (الرسالة الأولى)، ص٣.

(٣٧) التقريب والبيان (الرسالة الأولى)، ص٢.

(٣٨) التقريب والبيان (الرسالة الأولى)، ص٣.

إذن يمكن القولُ: إنَّ الصفراوي قد فرغَ مِن تأليف كتابِه **(التقريب والبيان)** قبيل سنة ٦٢٧هـ، وإنه يغلبُ على الظنِّ أنَّ مؤلَّفه هذا هو آخرُ ما ألَّفَه وتعاطاه الطلابُ؛ إذ قُرئ عليه قُبَيل وفاته بستة أشهر.

٣/ ٣ المنهجُ والمصادرُ:

سارَ الصفراويُّ في كتابِه **(التقريبِ)** على عادةِ مؤلَّفاتِ كُتب القراءاتِ المتواترةِ، فبدأَ كتابَه بـ (أصول القراءات)[٣٩] – وهي القواعدُ الكلية التي تنطبقُ على كلِّ جزئيَّات القاعدة، ويكثُر دورُها ويتَّحدُ حكمُها، كأبواب: الإمالة، والإدغامِ والهمز – ثُمَّ أتبعَها (الفرشَ) – وهي الكلماتُ المُختلَفُ فيها بين القُرَّاء، ممَّا لم يُدرج تحت قاعدةٍ كُليَّةٍ تردُ في الأصول – بحسبِ ترتيب الآياتِ في كلِّ سورةٍ، وترتيبِ سُورِ القرآن الكريم، فابتدأَ بالفاتحةِ واختتمَ كتابَه بسورة الناس.

ولعلَّ ما يُميِّز الكتابَ أنَّ المؤلِّفَ قد ذكرَ – على غير عادة المؤلِّفين في القراءات الشاذة – طُرقَ القراءاتِ الشاذةِ وسندَها؛ إذ أوردَ بعد مقدمتِه التي أوضحَ فيها دافعَه إلى تأليفِه الكتابَ، ومصادرَه التي يُرجع إليها = بابًا في تقديمِ معرفةِ إسنادِ ما ذكرَه من شواذِّ القراءاتِ[٤٠]، ثم أعقبَه ببابٍ آخر في ذِكْرِ معرفةِ مَن أسندَ إليه مِن القُرَّاءِ وأصحابِ الاختياراتِ هذه الروايات الشاذة، فذكرَ أصحابَ الروايات وهم القُرَّاءُ السبعةُ، وأضافَ إليهم أصحابَ الاختيارات، وعددُهم سبعةَ عشرَ قارئًا، وهم بترتيبِه[٤١]:

---

(٣٩) غير أنَّه لم يُفرد – كعادة القراء في قسم الأصول – بابَيْن مُستقلَّيْن لياءات الإضافة والزوائد، وإنما آثر – مثل ما فعلَ في كتابِه (الإعلان) – الحديثَ عنهما في خاتمةِ كل سورة في قسم (الفرش).

(٤٠) انظر: التقريب والبيان (الرسالة الأولى)، ص٧–١٠.

(٤١) انظر: التقريب والبيان (الرسالة الأولى)، ص١١–١٤.

١- أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني (ت ١٣٠هـ)	٢- أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن السَّمَيْفَع (ت ٢١٥هـ)
٣- أبو حفص محمد بن عبد الرحمن بن مُحَيْصِن(ت ١٢٣هـ)	٤- أبو بَحْرِيَّة عبد الله بن قيس السَّكُوني الحِمْصيُّ (ت قبل ٨٠هـ)
٥- أبو المنذر سَلَّام بن سُليمان الطويل (ت ١٧١هـ)	٦- أبو محمد يعقوب بن إسحاق الحَضْرمي (ت ٢٠٥هـ)
٧-أيوب بن المتوكِّل الأنصاري البصري (ت ٢٠٠هـ)	٨- أبو محمد سليمان بن مهران الأَعْمش (ت ١٤٨هـ)
٩- أبو عبد الله طلحة بن مُصَرِّف اليامِيُّ (ت ١١٢هـ)	١٠- أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت ٢٥٥هـ)
١١- أبو عُبيد القاسم بن سلام الخراساني (ت ٢٢٤هـ)	١٢- أبو محمد خلف بن هشام البزَّار (ت ٢٢٩هـ)
١٣- أبو عبد الله محمد بن عيسى الأصبهاني (ت ٢٥٣هـ)	١٤- أبو جعفر محمد بن سعدان النحوي (ت ٢٣١هـ)
١٥- أبو محمد يحيى بن المُبارك اليزيدي (ت ٢٠٢هـ)	١٦- أبو صفوان حميد بن قيس الأعرج (ت ١٣٠هـ)
١٧- أبو عبد الله جعفر بن محمد الصادق (ت ١٤٨هـ)	

ثُمَّ إنَّه صرَّحَ بحذفِ الأسانيدِ «الموصلةِ إلى شيوخ الرواياتِ والاختيارات لئلا يطولَ الكتابُ»[٤٢]، وأعقبَ ذلك ذكرَ مصادرِه العشرة التي يرجع إليها مَن أرادَ الوقوفَ على هذه الأسانيد المحذوفة، وهي بترتيبِه:

١- **جامع البيان**، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ).

(٤٢) التقريب والبيان (الرسالة الأولى)، ص٣.

٢- **الجامع الكبير**، المُلقَّب بـ (سَوْق العروس)، لأبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري (ت ٤٧٨هـ).

٣- **الإقناع**، لأبي علي الحسن بن علي الأهوازي (ت ٤٤٦هـ)، وغيره من تصانيفه في الروايات الشاذة.

٤- **الروضة في القراءات الإحدى عشرة**، لأبي علي الحسن بن محمد المالكي البغدادي (ت ٤٣٨هـ).

٥- **المُجتبى (الجامع)**، لأبي القاسم عبد الجبَّار بن أحمد الطرسوسي (ت ٤٢٠هـ).

٦- **التذكرة في القراءات الثمان**، لأبي الحسنِ طاهرِ بنِ عبد المنعم، ابن غَلْبُونَ (ت ٣٩٩هـ).

٧- **مفردة يعقوب**، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عتيق الفحَّام (ت ٥١٦هـ).

٨- **رواية أبي جعفر**، للمصنِّف.

٩- **رواية ابن محيصن**، للمُصنِّف.

١٠- **رواية يعقوب**، للمصنِّف.

قال الصفراويُّ: «فمَنْ أراد أنْ يقفَ على إسنادِ ما أذكرُه في تصنيفي هذا، وأسماء رجال رواته، فليقف على الكُتب المُقَدَّمِ ذكرُها»(٤٣).

٤/ ٣ موقفُه مِن القراءة الشاذة:

على الرغم مِن أنَّ مدارَ الكتابِ هو القراءاتُ الشاذةُ فإنَّ الصفراويَّ لم يُفْرِدْ حديثًا خاصًّا للتعريفِ بها، وهل هي: ما لم يصل إليه بإسنادٍ متواترٍ، أو أنَّ ذلك مِن بابِ الاختيار، أو أنَّه مفهومٌ مِن تصريحِه بأنَّه سيُضمِّنُ كتابَه هذا ما زاد عن كتابِه **(الإعلان)** الذي صنَّفَه للسبعة؟

(٤٣) التقريب والبيان (الرسالة الأولى)، ص٦.

ويجوزُ كلُّ ما سلفَ؛ فقط ألمحَ الصفراويُّ في الديباجة السَّجْعيَّةِ لمؤلَّفه إلى أنَّها ما انفردَ بنقلِه آحادُ الثقات، قالَ: «الحمدُ لله الذي أهَّلَ أُمَّةَ محمد ﷺ لحَمْلِ كتابِه الكريم، ويسَّرَهم لحفظِ حروفِه السَّبْعةِ المنقولةِ بالتواترِ، **وشواذِّه الذي انفردَ بنَقْلِها الآحادُ مِن الثِّقاتِ المُميِّزين بين الصحيح والسَّقيم...**»(٤٤).

وأشارَ - كذلك - في تلك الديباجة أنَّ القراءات المتواترة حجةٌ ومعجزةٌ لرسول الله ﷺ، وأنَّه يُؤخذ بالقراءة الشاذة - عند مَن يرى - في تأييد الأحكام، وأنها تقومُ مقامَ الأخبار الصحيحةِ عن رسولِ الله ﷺ في التحليل والتحريم(٤٥).

أمَّا صنيعُ الصفراويِّ في النصِّ فلا نكادُ نجدُ له موقفًا يُذكر تجاهَ القراءاتِ الشاذة؛ غير أنَّه تصدَّى إلى نسبةِ القراءاتِ بالطرقِ إلى أصحابِها، وتعرَّضَ لبعضِها - وهو قليلٌ - بالتوجيه والتعليلِ وذكرِ سَبب الشُّذوذِ(٤٦)، ولعلَّ هذا يتساوقُ مع الغرضِ التعليميِّ الصِّرْف الذي كان يرمي إليه المؤلِّف بكتابه هذا.

٥/ ٣ حديثُ النُّسخ والنَّشْر:

على الرغم مِن تأخُّر زمنِ الصفراويِّ عن ابنِ جنَّي - إذ الفارقُ بينهما نحو ثلاثة قرون - فإنَّ ذلك لم يشفعْ لكتاب **(التقريب والبيان)** مِن حيث عدد النُّسخ التي وصلَت إلينا؛ إذ لم يصل إلينا منها - حتى الآن - سوى أربعِ نُسخٍ، اعتمدها محققو الكتابِ في أطروحاتهم العلمية على تفاوتٍ في ما بينهم، وهي:

---

(٤٤) التقريب والبيان (الرسالة الأولى)، ص١.

(٤٥) انظر: التقريب والبيان (الرسالة الأولى)، ص١.

(٤٦) مِن ذلك: تعليلُه لقراءة ابن السَّمَيْفع في قوله تعالى: ﴿لِّيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا وَيَحِقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [يس: ٧٠] انظر: التقريب والبيان (الرسالة الثانية)، ص١٢٥.

النُّسخة الأولى	**نسخة المكتبة الظاهرية (الأسد حاليًّا)، برقم (٦٨٦٦)** تقع في (١٥٠) ورقة، وقد فرغَ منها ناسخُها: أحمد بن عبد الباري الصعيد (ت ٦٩٠هـ) – وهو تلميذ المؤلِّف – سنة ٦٢٧هـ، أي في حياة المؤلِّف. وبآخرها سماعَيْنِ، يُشير الأوَّل منهما إلى قراءة النُّسخة على المُصنِّف في مجالس، آخرها في الثاني من شهر رمضان سنة ٦٣٥هـ.
النُّسخة الثانية	**نسخة مكتبة الدولة ببرلين، برقم (W2.1290)** وهي نسخةٌ ناقصةٌ، تقع في (٢٠) ورقة فقط، تبدأُ مِن أول الكتاب، وتنتهي في أثناء (باب الهمزة المتحركة التي هي لام من الفعل الواقعة في الأسماء والأفعال). وكاتبها – كما يظهر في ظهريتها – هو أبو الحسين بن عطاء الله بن محمود النحاس. وبظهريتها قيدَ تملُّك باسم محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن قاضي عجلون (ت ٦٩١هـ)، مؤرَّخ في العاشر من المحرم سنة ٨٤٧هـ.
النُّسخة الثالثة	**نسخة المكتبة العثمانية بدمشق (ملحقة بمكتبة الأسد حاليًّا)، برقم (٩٥)** تقع في (٦٩) ورقة، وبها أكثر مِن خرم؛ إذ سقط في أوائلها (باب وفيات أصحاب الاختيارات)، وفي فرش الحروف سقطت السُّور التي بين المطففين والبلد. وقد فرغ ناسخُها منها في ربيع الآخر سنة ١١٥٠هـ
النُّسخة الرابعة	**نسخة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، برقم (٢٩٢٥)** تقع في (٩١) ورقة، وبها خرمٌ من سورة الانفطار إلى سورة البينة. كتبها إبراهيم بن أحمد العجلوني سنة ١١٥٢هـ.

أمَّا نشراتُ الكتاب فقد لاقى مِن عدمِ الاحتفاءِ به ما لاقته نُسَخُه الخطيَّةِ؛ إذ ظلَّ رهينَ المخازنِ لا يُتداول بالدَّرسِ والتحقيقِ حتى التفتَ إليه ثلاثةُ دارسين بكلية القرآن والدراسات الإسلامية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، فحصلَ بتحقيق أوَّلِه إلى نهاية سورة النملِ، أحسن سخاء بن محمد أشرف الدين، على درجة الدكتوراه في التفسير وعلوم الدكتوراه، في العام الجامعي ١٤١٠- ١٤١١هـ، وقد اعتمدَ في إخراجه على النُّسخِ الثلاثِ الأُول.

أمَّا الدارسُ الثاني، وهو يحيى بن هادي بن حِدِيش عسيري، فقد حصلَ بتحقيقِ النصِّ بدايةً مِن سورة القصصِ إلى نهاية سورة الجاثيةِ، على درجة العالمية (الماجستير)، في العام الجامعي ١٤٣٦- ١٤٣٧هـ، وقد اعتمدَ على النُّسخِ الخطية الأربع المذكورة.

وأمَّا الدارسُ الثالثُ، وهو نايف عطوان عطية السويدي الزهراني، فقد حصلَ بتحقيق ما بقيَ مِن النصِّ (مِن سورة الأحقاف إلى نهاية الكتاب)، على درجة العالمية (الماجستير) كذلك، في العام الجامعي ١٤٣٦- ١٤٣٧هـ، وقد اعتمدَ - أيضًا - على النُّسخِ الخطية الأربع المذكورة.

٤/مقاربات ومقارنات

وبعدُ؛ فهذا إلمامٌ سريعٌ بالكتابَيْن وتعريفٌ بهما، بعد أنْ تمَّ الحديثُ بإيجازٍ عن تاريخ القراءاتِ القرآنية وحدودِها. وممَّا يُلحظ أنَّ ثمةَ سماتٍ مُشتركةً بين الكتابين، وأخرى تفرقُ بينهما في القصد والغاية والمنهج. ويمكن إجمال ذلك كلِّه في ما يلي:

١/ ٤ أوجه التشابه بين الكتابين:

١- كما أنَّ ابن جنِّي لم يُعرِّف في مقدمة كتابِه بالقراءةِ الشاذةِ؛ إذ جعلَها القراءة التي تُقابل قراءةَ الكافة أو الجماعة = كذلك الصفراويُّ؛ فإنَّه لم يُصرِّح

في (**التقريب والبيان**) هل هي ما لم يصل إليه بإسنادٍ متواترٍ، أو أنَّ ذلك مِن بابِ الاختيار، أو أنَّه مفهومٌ مِن تصريحِه بأنَّه سيُضمِّنُ كتابَه هذا ما زاد عن كتابِه (**الإعلان**) الذي صنَّفَه للسبعة؟ وكل هذا محتملٌ عنده، غير أنَّه أشارَ فقط في مقدِّمته السجعيَّة إلى أنَّها ما انفردَ بنقلِه آحادُ الثقات، ولم يعقبها بمزيدِ بيانٍ.

٢- كلاهما نصَّ على مصادرِه التي أفادَ منها في مقدمة الكتاب؛ فقد ذكرَ ابنُ جني مصادرَ خمسة، إضافةً إلى ما رواه هو مِن رواياتٍ صحَّ لديه الأخذُ بها. ونصَّ الصفراويُّ على عشرة مصادر هي مُعْتَمدُ كتابِه، منها ثلاثةٌ مِن تأليفِه. وهذا الحرصُ على التصريحِ بمصادرهما إنما يدلُّ على النُّضج والاكتمال المعرفيِّ لديهما.

٣- كلاهما ذو قيمةٍ كبيرةٍ مِن جهةِ استيعابِ قراءات القُرَّاء واختياراتِهم التي قلَّما يضمُّها كتابٌ آخر غيرهما، ومِن جهة الاحتفاظِ بنقولٍ كثيرةٍ مِن كُتبٍ مفقودةٍ لم تصل إلينا، فكما احتفظَ لنا (**المحتسَب**) - على سبيل المثال - بكثيرٍ مِن (**الشواذ في القراءات**)[٤٧] لأبي بكر ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) وغيره = احتفظَ لنا (**التقريب والبيان**) - أيضًا - بنقولٍ كثيرة من كتاب (**المجتبى في القراءات**) لعبد الجبار بن أحمد الطرسوسي (ت ٤٢٠هـ)، وهو مفقودٌ لم يصل إلينا، وكذا مِن كتابي: (**الإقناع**) لأبي علي الأهوازي (ت ٤٤٦هـ)، و(**سوق العروس**) لأبي معشر الطبري (ت٤٧٨هـ) ولم يصل إلينا منهما سوى قطعتَيْنِ صغيرتَيْنِ.

٤- لا يُعلم تاريخُ تأليفِ الكتابَيْن، غير أنَّه يُمكن استنتاجُ ذلك تقديرًا كما سبق، ويغلبُ على الظن أنَّ كلا الكتابين يُعَدُّ خاتمةَ مؤلَّفاتِ صاحبِه.

---

(٤٧) استطاع أحمد حاتم السامرائي جمعَه مِن محتسب ابن جنِّي، في دراسة صدرت عن دار الغوثاني، عام ٢٠١٨م، بعنوان: (الشواذُّ في القراءات ممَّا نُسب لأبي بكر ابن مجاهد مِن كتاب المُحتسب).

٥- يستحقُّ العملانِ إعادةَ النظرِ فيهما مِن جديدٍ، وإخراجَهما في نشرتَين نقديَّتَيْن تليقان بهما؛ فـ (**المُحتسب**) وإنْ خدمَه ثلاثةٌ مِن الكبار في طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية = فإنَّ عملَهم شابَه عوارٌ كبيرٌ، تمثَّلَ أوَّلَ ما تمثَّلَ في اعتمادِ نُسختين خطيَّتين اثنتين فقط، أولاهما عتيقةٌ نسيبةٌ غير أنَّه أصابها عاملُ القِدَم، فَتَأَكَّلت أطرافُها، وطُمِسَت بعضُ كلماتِها، إضافةً إلى خطِّها المغربي الذي تصعبُ قراءتُه لدى عمومِ المشارقة، وهو ما أوضحَه بصورةٍ عمليَّةٍ أحمد راتب النفاخ في مقالاتٍ ثلاثٍ نشرَها تباعًا بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (عامي ١٩٦٧- ١٩٦٨م)[٤٨]، تتبَّعَ فيها أخطاءَ القراءةِ حتى ختام سورة البقرة (ص١٥٠) مِن المجلد الأول مِن هذه الطبعة، فأربت على (١٧٥) موضعًا! والنسخة الأخرى متأخِّرةٌ جدًّا (١٣٣٥هـ) لا تضيف شيئًا إلى النصِّ.

وأمَّا (**التقريب والبيان**) فقد وُصِمت رسائلُه الثلاث بطابعِ البداياتِ وعدم التمرُّسِ الكافي بالنصِّ التراثي: درسًا وتحقيقًا؛ أمَّا الدراسةُ فقد افتقرت الرسائلُ إلى دراسة تقديميَّة واعية للنصِّ تكشفُ عن غوامضِه، وتُزيل كثيرًا مِن الإلباس؛ كما إنَّ صاحبي الرسالتين الثانية والثالثة اكتفيا في دراستَيْهما بنَقْلِ ما سطَّره صاحبُ الرسالةِ الأولى، فحذوا حذوَه في كلِّ شيءٍ، على ما وقع هو في دراسته مِن قصور شديد، اللهم إلا مِن تصويبات يسيرةٍ قام الآخران بها لتصحيحِ بعض تواريخ الوفيات التي وردت خطأً في الرسالة الأولى. وأمَّا التحقيقُ فقد وقعَ ثلاثتُهم في إشكاليَّة النُّصوص موزَّعة التحقيق، إذ لم يأتِ تحقيقُ النصِّ على وفقِ منهجٍ صارمٍ مُوحَّد، يلتزمُ به

(٤٨) راجع: مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق: مج٤٢، ج٤، أكتوبر ١٩٦٧م، ص ٧٥٨-٧٧٤؛ ومج٤٣، ج١، يناير ١٩٦٨م، ص ٧٩-٨٧؛ ومج٤٣، ج٢، إبريل ١٩٦٨م، ص ٣٦٩-٣٨١.

الجميعُ، فاجتهدَ كلٌّ واحدٍ في تحقيق النصِّ وخدمتِه على وفق ما يراه هو، وما يُوجِّهُه إليه المُشرف؛ ومِن ثَمَّ غابت روحُ المنهج الواحد في النصِّ. هذا إضافةً إلى عدمِ توفُّر هذه الرسائل لجُلِّ المشتغلين بعلوم القراءات(٤٩).

٢/ ٤ أوجه الاختلاف بين الكتابين:

عَرَفْنا – في ما مضى – أنَّ غرضَ ابنِ جنِّي مِن تأليفِه (المحتسَب) لم يكن الغرضَ نفسَه للصفراويِّ مِن تأليفه (التقريب والبيان)؛ ومِن ثَمَّ اختلف العملانِ باختلاف غرضِ صاحبَيْهما في المنهج والتناول والترتيبِ والمصادر:

• فقد كانَ غرضُ ابنِ جنِّي هو الاحتجاج للقراءات القرآنية في مُصنَّفٍ مستقلٍّ، كما أدَّى شيخُه أبو عليٍّ الفارسي (ت ٣٧٧هـ) حقَّ القراءات غير الشاذَّةِ في كتابِه (**الحُجَّةِ**). أمَّا الصفراويُّ فقد كانَ غرضُه مِن تأليفِه (**التقريب والبيان**) غرضًا تعليميًّا ؛ إذ أرادَ منه أنْ يكونَ تكملةً لكتابِه (**الإعلان**)، فيقربُ على مَن أرادَ الجمعَ بالحروفِ الشواذ حفظُه، ويسهلُ عليه ضبطُه.

• ولمَّا كانَ غرضُ ابنِ جني من الكتابِ هو الاحتجاجَ للقراءات الشاذة وتوضيحَ أسرارِها وعِلَلِها = رأينا له موقفًا واضحًا في القراءةِ الشاذَّةِ في كثيرٍ مِن المواطنِ، فهو تارةً يُرجِّحُها – مِن جهةِ الفصاحةِ والصَّنْعةِ – على قراءة الكافَّةِ أو الجماعة، وتارةً يُفسِّرُ قراءةَ الكافَّةِ بقراءةِ الشاذَّةِ، فيقوِّي بها وجهًا إعرابيًّا في قراءةٍ صحيحةٍ، وتارةً يُسوِّي بينهما في المعنى المقصود، وتارةً يُهاجِمُ القراءةَ الشاذَّةَ ويتنكَّرُ لها ويتعجَّبُ ممَّن قرأَ بها. أمَّا الصفراويُّ فقد تلقَّى القراءاتِ مُسندةً على شيوخِه، وقرأَ عليهم بمضمَّنِ عدةِ كُتبٍ؛ ومِن ثَمَّ لم يُرصد له موقفٌ تجاه القراءات الشاذة، فكان غايةُ جهدِه – مع نسبة

(٤٩) الشكرُ موفورٌ لأخي الفاضل الدكتور أحمد فريد، المتخصِّص في علم القراءات؛ على تزويدي بنسخة إلكترونية (pdf) من الرسائل.

القراءات بالطرق المتصلة إلى أصحابها - توجيهَ بعضِ القراءات وبيان سبب شذوذِها، وهو قليل جدًّا.

• نظرَ ابن جنِّي إلى القراءات الشاذَّة بوصفِها مصدرًا مِن مصادر الدَّرْسِ اللغويِّ، وهو الخبيرُ به، ونظرَ لقبولِها أو رفضِها نظرَ الدارسِ لفصاحتها وصَنْعتها، لا المتتبِّع لشرعيِّتِها وفقدها ركنًا أو أكثرَ مِن أركانِها؛ ومِن ثَمَّ جاءَ ترتيبُه للكتابِ بحسبِ ترتيب سُورِ القرآنِ الكريمِ، فبدأ - بعد المقدمة - بفاتحة الكتابِ، وختَمَه بسورة الناس. أمَّا الصفراويُّ - وهو العالِمُ بالقراءات القرآنية ومناهج شيوخِه في التأليف فيها - فقد آثرَ أنْ يجعلَ كتابَه على عادةِ مؤلَّفاتِ كُتُبِ القراءاتِ المتواترةِ، فبدأَ كتابَه بعد المُقدِّمات بالقواعدِ الكلية التي تنطبقُ على كلِّ جزئيَّات القاعدة، ويكثُر دورُها ويتَّحدُ حكمُها (الأصول)، ثُمَّ أتبعَه الكلماتِ المُختلَفَ فيها بين القُرَّاء، ممَّا لم يُدرج تحت قاعدةٍ كُليَّةٍ تَرِدُ في الأصول (الفرش)، وذلك بحسبِ ترتيب الآياتِ في كلِّ سورةٍ، وترتيبِ سُورِ القرآن الكريم، فابتدأَ بالفاتحةِ واختتمَ كتابَه بسورة الناس.

• وشأنُ المحتجِّ للقراءاتِ القرآنية العودةُ إلى كُتبِ معاني القرآن وبيان مُشكلِ إعرابِه، وهو ما فعلَه ابنُ جنِّي في (**المحتسب**)؛ إذ رجعَ إلى ثلاثة مصادر - مِن إجمالي خمسة - في معاني القرآن، وهي: (**معاني القرآن وبيانُ مشكل إعرابه**)، لأبي عليٍّ محمدِ بنِ المُستنيرِ، المعروف بقُطرب (ت ٢٠٦هـ)، و(**معاني القرآن**)، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، و(**معاني القرآن وإعرابه**)، لأبي إسحاق الزَّجاج (ت ٣١١هـ). أمَّا الصفراويُّ فكانَ همُّه جَمْعَ ما تلا به مِن القراءات الشواذ، وأتقنها قراءةً وروايةً مِن طُرقِها التي قرأَ بها على شيوخِه بأسانيدها المتصلةِ، فعمدَ إلى مصادرَ عشرة

مُسندةٍ، ساقَ منها الروايات والطرق المختلفة، وصرَّحَ في كلِّ آيةٍ بما وردَ فيها مِن قراءات بمضمَّن ما وردَ في تلك المصادر.

ختامًا، يظلُّ لكلِّ كتابٍ قيمتُه العلميَّةُ والتاريخيَّة، بحيث لا يمكن الاستغناءُ بالمتأخِّر عن المتقدِّم، ولا القولُ بأفضليَّةِ المتقدِّمِ - وإن كانت له قصبةُ السَّبْقِ في طَرْقِ الموضوعِ وإفرادِه بالتأليف - على المتأخِّر؛ فكلاهما له سهمتُه في فنِّه وموضوعِه، وكلاهما يُضِيفُ إلى القارئ والمكتبة العربية ولا ينتقصُ منهما.

* * *

المصادر والمراجع

- **الإبانة عن معاني القراءات**، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي. القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر، ١٩٧٨م.
- **الإتقان في علوم القرآن**، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد (أبو) الفضل إبراهيم. القاهرة: مكتبة دار التراث، د.ت.
- **إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (معجم الأدباء)**، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١. ١٩٩٣م.
- **الإمام المتولي وجهوده في علم القراءات**، لإبراهيم بن سعيد الدوسري. الرياض: مكتبة الرشد، ط١. ١٩٩٩م.

- **التقريب والبيان في معرفة شواذ القرآن**، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد المجيد الصفراوي (ت ٦٣٦هـ): مِن أول الكتاب إلى نهاية سورة النمل، تحقيق: أحسن سخاء بن محمد أشرف الدين. الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة: شعبة التفسير وعلوم القرآن، رسالة دكتوراه، ١٤١٠- ١٤١١هـ.
- ـــــــــــــــ: مِن أول سورة القصص إلى نهاية سورة الجاثية، تحقيق: يحيى بن هادي بن حِدِيش عسيري. الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة: كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، قسم القراءات، رسالة ماجستير، ١٤٣٦-١٤٣٧هـ.
- ـــــــــــــــ: مِن سورة الأحقاف إلى نهاية الكتاب، تحقيق: نايف عطوان عطية السويدي الزهراني. الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة: كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية، قسم القراءات، رسالة ماجستير، ١٤٣٦- ١٤٣٧هـ.
- **الجامع الكبير (سنن الترمذي)**، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١. ١٩٩٦م.
- **الجامع المُسند الصحيح المختصر مِن أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاري)**، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري (ت ٢٥٦هـ)، عناية: محمد زهير الناصر. بيروت: دار طوق النَّجاة، ط١. ١٤٢٢هـ.
- **جمال القرَّاء وكمال الإقراء**، لأبي الحسن عَلَم الدين علي بن محمد السخاوي (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: مروان العطية، ومحسن خرابة. دمشق: دار المأمون للتراث، ط١. ١٩٩٧م.

- **الحُجَّةُ للقُرَّاءِ السبعةِ أئمةِ الأمصارِ بالحجازِ والعراقِ والشَّامِ الذين ذكرَهم أبو بكر ابنُ مُجاهد**، لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي. دمشق: دار المأمون للتراث، ط١. ١٩٨٤م.
- **الخصائص**، لأبي الفتحِ عُثمان بن جنِّي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجَّار. القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية (القسم الأدبي)، ط١. ١٩٥٦م.
- **السبعة في القراءات**، لأبي بكر أحمد بن موسى، ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ). القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٢م.
- **طيبة النشر في القراءات العشر**، لأبي الخير محمد بن محمد، ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، ضبطه وصححه وراجعه: محمد تميم الزُّعبي. المدينة المنورة: دار ابن الجزري، ط٥. ٢٠١٢م.
- **غاية النهاية في طبقات القراء**، لأبي الخير محمد بن محمد، ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق: علي محمد عمر. القاهرة: مكتبة الخانجي، ط١. ٢٠١٠م.
- **القراءات القرآنية: نشأتها - تطورها - الاحتجاج بها في اللغة**، لعبده الراجحي. طنطا: دار الصحابة للتراث، ط١. ٢٠١٣م.
- **الكامل في التاريخ**، لعز الدين أبي الحسن علي بن محمد، ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، راجعه وصححه: محمد يوسف الدقاق، وآخرِين. بيروت: دار الكتب العلمية، ط٤. ٢٠٠٣م.
- **المُحتسَبُ في تبيين وجوهِ شواذِّ القراءاتِ والإيضاحِ عنها**، لأبي الفتحِ عُثمان بن جنِّي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف، وآخرَيْن. القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٨٦-١٣٨٩هـ/ ١٩٦٦-١٩٦٩م.

- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (تفسير ابن عطية)**، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت ٥٤٦هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي. بيروت: دار الكتب العلمية، ط١. ٢٠٠١م.
- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد (أبو) الفضل إبراهيم، وآخرَيْن. القاهرة: مكتبة دار التراث، ط٣. د.ت.
- **المُسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ (صحيح مسلم)**، لأبي الحسين مُسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٦م.
- **معاني الأحرف السبعة**، لأبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن حسن الرازي (ت ٤٥٤هـ)، تحقيق: حسن ضياء الدين عتر. قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط١. ٢٠١١م.
- **معجم (تاريخ) التراث الإسلامي في مكتبات العالم**، لعلي الرضا قره بلوط، وأحمد طوران قره بلوط. قيصري: دار العقبة، ٢٠٠١م.
- **نشر القراءات العشر**، لأبي الخير محمد بن محمد، ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، تحقيق وتعليق: أيمن رشدي سويد. دمشق: دار الغوثاني للدراسات القرآنية، ط٢. ٢٠١٩م.

* * *